2027/2026



سمينار شباب الباحثين

موجز السياسات Policy Brief

"الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في مصر: قراءة في الأبعاد التنموية لمبادرة "حياة كريمة""

إعداد

د. أسماء مجدي علي

مدرس بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

المنسق

د. محمد عبد الحميد حلمي

مدرس بمركز الأساليب التخطيطية

المنسق المشارك

أ. أيمن الدسوقي

مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية الصناعية

معهد التخطيط القومي

أكتوبر 2026

الملخص التنفيذي

تُعد الحماية الاجتماعية أحد المداخل الرئيسية لتعزيز الأمن الإنساني وتحقيق التنمية المستدامة، لما تؤديه من دور في الحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية، وتحسين قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتوسيع فرص وصولهم إلى الخدمات والموارد الاقتصادية. وتزداد فاعلية هذه السياسات عندما تتكامل مع التدخلات التنموية التي تستهدف معالجة أسباب الحرمان، وتقليص التفاوتات المكانية، وتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، تتناول الورقة الراهنة العلاقة بين الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في مصر، من خلال تحليل الأبعاد التنموية للمبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، باعتبارها أحد أبرز التدخلات الوطنية الموجهة إلى تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر احتياجًا. وتعتمد الورقة على أربعة أبعاد تحليلية رئيسية، هي:

1. تحسين الخدمات الأساسية.
2. تعزيز الأمن الإنساني والعدالة المكانية.
3. توسيع فرص التمكين الاقتصادي.
4. تحسين الحوكمة واستدامة التدخلات التنموية.

وتتمثل المشكلة السياساتية في كيفية تعظيم الأثر التنموي للمبادرة، وضمان تحول الاستثمارات في البنية الأساسية والخدمات إلى نتائج مستدامة تنعكس على الظروف المعيشية والفرص الاقتصادية، بما يعزز قدرة الأسر على مواجهة المخاطر ويحد من الفجوات التنموية بين القرى. وفي هذا الإطار، تميز الورقة بين:

- المخرجات التنفيذية: مثل إنشاء المرافق وتطوير البنية التحتية.
- النتائج التنموية: مثل تحسن جودة الخدمات واتساع فرص العمل.
- الأثر طويل الأجل: المرتبط بالحد من الفقر والهشاشة وتعزيز الأمن الإنساني المستدام.

ويخلص التحليل إلى أن تعظيم إسهام المبادرة في التنمية المستدامة يتطلب الجمع بين تحسين جودة الخدمات واستمراريتها، وربط الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي، وتطوير منظومة المتابعة والتقييم، وتعزيز المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات والأولويات. ومع ذلك، فإن الحكم على مدى تحقق هذه النتائج يستلزم الاستناد إلى بيانات موثقة ومؤشرات قابلة للقياس، وعدم الاكتفاء بمؤشرات الإنفاق أو أعداد المشروعات المنفذة.

وتوصي الورقة بتبني نهج تنموي تكاملي يبدأ بتحسين كفاءة تشغيل المشروعات القائمة واستدامة خدماتها، بالتوازي مع توسيع فرص التشغيل ودعم الأنشطة الإنتاجية المحلية، وتطوير التخطيط والمتابعة على المستوى المحلي. كما توصي بإنشاء إطار واضح لقياس النتائج، وتحديد مسؤوليات الجهات المعنية، وربط تخصيص الموارد بالأولويات التنموية والنتائج الموثقة.

وتؤكد الورقة أن نجاح المبادرة لا يتوقف على اتساع نطاق التنفيذ، وإنما يرتبط بقدرتها على إحداث تحسن مستدام وقابل للقياس في حياة المواطنين، بما يدعم الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني والعدالة المكانية في الريف المصري.

أولًا: المشكلة السياساتية وسياقها

1-1سياق المشكلة

يمثل تحقيق الأمن الإنساني أحد التحديات الرئيسية أمام السياسات التنموية، خاصة في المجتمعات التي تعاني تفاوتات في مستويات المعيشة وفرص الحصول على الخدمات الأساسية والموارد الاقتصادية. ولا يقتصر الأمن الإنساني على الحماية من التهديدات المباشرة، بل يمتد إلى الحد من مصادر الهشاشة المرتبطة بالفقر والحرمان من الخدمات وضعف فرص العمل، بما يعزز قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بكرامة وأمان.

وفي المجتمع المصري، تكتسب هذه القضية أهمية في ضوء التفاوتات التنموية بين الريف والحضر، وما يرتبط بها من اختلافات في إتاحة الخدمات الصحية والتعليمية، وجودة البنية التحتية، وظروف السكن، وفرص التمكين الاقتصادي. وتؤثر هذه التفاوتات في قدرة المجتمعات المحلية على الاستفادة من فرص التنمية، كما تزيد من تعرض الفئات الأكثر احتياجًا للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2020، إلى أن 42.8% من سكان ريف الوجه القبلي غير قادرين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، وأن نحو 75% من القرى المصرية لم تكن متكاملة الخدمات الأساسية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020). وتعكس هذه المؤشرات، أهمية معالجة أوجه الحرمان المكاني والاجتماعي باعتبارها مدخلًا لتعزيز العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني.

وفي هذا السياق، اتجهت سياسات الحماية الاجتماعية في مصر إلى توسيع نطاق التدخلات الموجهة للفئات الأولى بالرعاية، بالتوازي مع تطوير الخدمات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية. وتمثل المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» أحد أبرز هذه التدخلات، إذ تستهدف تطوير القرى الأكثر احتياجًا من خلال تحسين البنية التحتية والمرافق العامة، والارتقاء بالخدمات الصحية والتعليمية وظروف السكن، ودعم أوجه التمكين الاقتصادي والاجتماعي بإجمالي تمويل بلغ 66.7 مليار جنيه حتى منتصف عام 2025 (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والأمانة الفنية، 2025).

ومن ثم تنبع أهمية المبادرة من تعدد مجالات تدخلها، بما يتيح تحليلها من منظور يتجاوز تقديم المساعدات الاجتماعية المباشرة إلى دراسة العلاقة بين تحسين الخدمات، والحد من الحرمان، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تحقيق التنمية المستدامة.

1-2- المشكلة السياساتية

على الرغم من أهمية التوسع في برامج الحماية الاجتماعية والمشروعات التنموية، فإن توفير الدعم والخدمات الأساسية لايضمن، بمفرده، تحقيق تمكين إنساني مستدام. إذ يرتبط تحقيق هذا الهدف بمدى تكامل التدخلات الاجتماعية والاقتصادية، وجودة الخدمات واستمراريتها، وقدرة المستفيدين على الوصول إلى فرص العمل والموارد الإنتاجية، فضلًا عن عدالة توزيع المنافع التنموية بين المناطق والفئات المستهدفة.

ومن ثم، تتمثل المشكلة السياساتية في السؤال التالي: كيف يمكن تطوير آليات تنفيذ ومتابعة مبادرة «حياة كريمة» لضمان تحول الاستثمارات في البنية الأساسية والخدمات إلى نتائج مستدامة في الأمن الاقتصادي والاجتماعي، مع تقليص الفجوات التنموية بين القرى المصرية؟

ويتطلب التعامل مع هذه المشكلة تجاوز تقييم المبادرة وفقًا لحجم الإنفاق وأعداد المشروعات والمستفيدين، إلى دراسة النتائج الفعلية للتدخلات ومدى انعكاسها على جودة الخدمات والظروف المعيشية والفرص الاقتصادية. كما يستلزم تحديد التحديات التي قد تؤثر في استدامة النتائج، وتطوير آليات المتابعة والتقييم بما يدعم اتخاذ القرارات استنادًا إلى الأدلة.

1-3- فجوة السياسات وأهمية التدخل

تتمثل فجوة السياسات التي تتناولها الورقة في الحاجة إلى تعزيز التكامل بين ثلاثة مسارات مترابطة:

- **الحماية الاجتماعية:** للحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وحماية الفئات الأكثر احتياجًا.
- **التنمية المحلية:** لمعالجة أوجه القصور في الخدمات والبنية الأساسية وتقليص الفجوات المكانية.
- **التمكين الاقتصادي:** لتوسيع فرص العمل والدخل وتعزيز قدرة الأسر على الاعتماد على مصادر دخل أكثر استدامة.

وتبرز أهمية هذا التكامل في أن تطوير البنية الأساسية لا يضمن تلقائيًا زيادة دخول الأسر، كما أن تقديم الدعم الاجتماعي لا يؤدي بالضرورة إلى معالجة الأسباب الهيكلية للفقر. ومن ثم، فإن تعظيم الأثر التنموي للمبادرة يتطلب ربط تحسين الخدمات ببرامج التشغيل وتنمية المهارات ودعم الأنشطة الإنتاجية، إلى جانب تطوير آليات قياس النتائج والاستدامة.

كما تبرز الحاجة إلى منظومة متابعة تسمح بالتمييز بين استكمال المشروعات وتحقيق آثارها التنموية، وتوفر بيانات قابلة للمقارنة بشأن جودة الخدمات، والظروف المعيشية، والفرص الاقتصادية، والفروق بين القرى المستهدفة.

وانطلاقًا مما سبق، تستهدف الورقة تحديد البدائل السياساتية التي يمكن أن تعزز التكامل بين الحماية الاجتماعية والتنمية المحلية والتمكين الاقتصادي، وتقديم توصيات عملية لتحسين كفاءة التنفيذ واستدامة النتائج.

ثانيًا: الإطار التحليلي للمبادرة

تعتمد الورقة على إطار تحليلي يربط بين الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني والتنمية المستدامة، بهدف تقييم إسهام مبادرة «حياة كريمة» في تحسين جودة الحياة وتقليص الفجوات التنموية في الريف المصري. وينطلق الإطار من أن نجاح التدخلات التنموية لا يُقاس فقط بحجم الإنفاق أو عدد المشروعات المنفذة، وإنما بمدى انعكاسها على حياة المواطنين، وقدرتها على الحد من الحرمان وتحسين الوصول إلى الخدمات والموارد بصورة مستدامة.

ويستند التحليل إلى أربعة أبعاد رئيسية:

2-1-البعد الاجتماعي والخدمي: يقيس مدى إسهام المبادرة في تحسين إتاحة الخدمات الأساسية وجودتها، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والسكن ومياه الشرب والصرف الصحي والطرق، ومدى استجابتها لاحتياجات الفئات الأكثر احتياجًا.

2-2- بعد الأمن الإنساني والعدالة المكانية: يركز على دور المبادرة في الحد من أوجه الحرمان والتفاوت بين القرى، وتحسين الظروف المعيشية، وتعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات والموارد الأساسية.

2-3- البعد الاقتصادي والتمكين المستدام: يتناول مدى قدرة التدخلات الاقتصادية على توسيع فرص العمل، ودعم المشروعات الصغيرة والإنتاج المحلي، وتعزيز قدرة الأسر على تحقيق دخل مستدام وتقليل تعرضها للمخاطر الاقتصادية.

2-4- بعد الحوكمة والاستدامة: يهتم بالتنسيق بين الجهات المنفذة، وكفاءة المتابعة والتقييم، وفاعلية قنوات المشاركة المجتمعية وتلقي الشكاوى، وتوافر الموارد اللازمة لتشغيل المشروعات وصيانة الخدمات بعد تنفيذها.

2-5- مستويات تقييم النتائج

يسمح هذا الإطار بالتمييز بين ثلاثة مستويات مترابطة:

1. **المخرجات المباشرة:** إنشاء المرافق وتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشروعات.
2. **النتائج التنموية:** تحسن جودة الخدمات وانتظامها، واتساع فرص العمل، وتحسن الوصول إلى الموارد.
3. **الأثر طويل الأجل:** الحد من الفقر والهشاشة، وتقليص الفجوات التنموية، وتعزيز قدرة الأسر على مواجهة المخاطر.

ويتطلب الانتقال بين هذه المستويات توافر مؤشرات واضحة وبيانات موثقة تسمح بتتبع التغيرات عبر الزمن، ومقارنة النتائج بين المناطق المستهدفة، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي قد تؤثر فيها.

ثالثًا: تحليل إسهام مبادرة "حياة كريمة" في تعزيز الأمن الإنساني

تمثل مبادرة «حياة كريمة» نموذجًا للتدخل التنموي متعدد الأبعاد، إذ تجمع بين تطوير البنية التحتية والمرافق العامة، وتحسين الخدمات الأساسية، والارتقاء بالظروف المعيشية، ودعم التدخلات الاجتماعية والاقتصادية في القرى المستهدفة.

وتنبع أهميتها التحليلية من ارتباط مجالات تدخلها بعدد من أبعاد الأمن الإنساني، بما يشمل الأمن الصحي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى جانب تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية.

3-1-تحسين الخدمات الأساسية وجودة الحياة

تستهدف مشروعات المياه والصرف الصحي والطرق والسكن والمرافق الصحية والتعليمية معالجة أوجه القصور في الخدمات الأساسية، بما قد يسهم في تحسين الظروف المعيشية والحد من الحرمان المكاني. ويمثل تطوير هذه الخدمات مدخلًا مهمًا لتعزيز الأمن الإنساني؛ نظرًا إلى ارتباطها بصحة الأفراد، وظروف السكن، وإمكانية الوصول إلى التعليم والخدمات العامة.

غير أن تقييم النتائج يتطلب التمييز بين إنشاء المنشآت وبين كفاءة تشغيلها، ومدى انتظام الخدمات وجودتها وقدرتها على تلبية احتياجات السكان. ولذلك، ينبغي أن يشمل التقييم مؤشرات تتعلق بالتغطية الفعلية للخدمات، وانتظام تقديمها، وجودتها، ورضا المواطنين عنها.

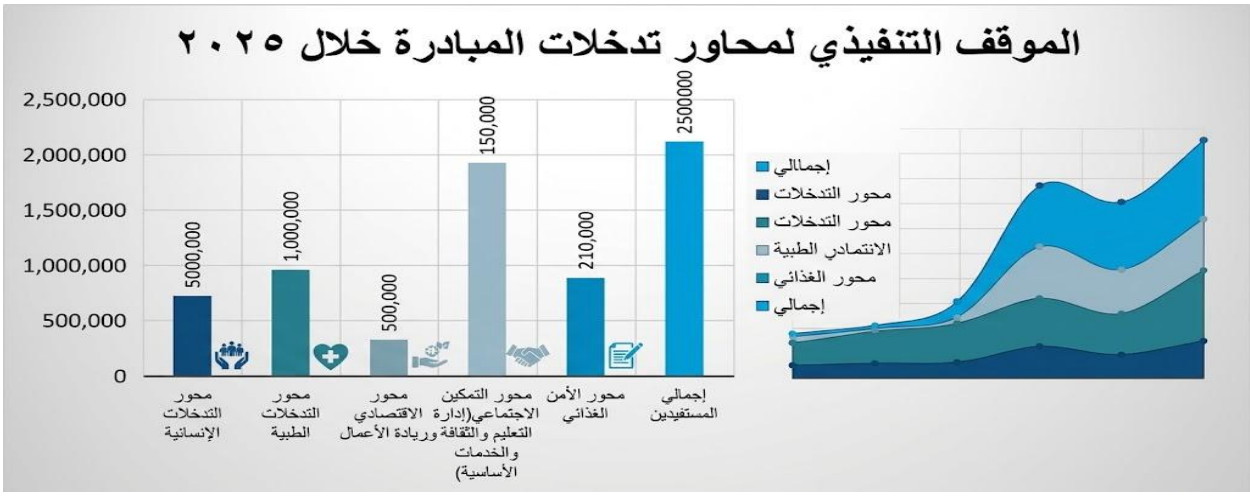
الدلالة السياساتية: لا يكفي قياس عدد المرافق التي تم إنشاؤها، بل يجب التحقق من مدى استفادة السكان منها بصورة منتظمة، وقدرتها على تحسين جودة حياتهم.

3-2- التمكين الاقتصادي واستدامة الدخل

يمثل التمكين الاقتصادي عنصرًا أساسيًا في الربط بين الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني؛ إذ لا يقتصر تحسين الظروف المعيشية على تلبية الاحتياجات الأساسية، بل يشمل أيضًا توسيع قدرة الأسر على الحصول على دخل مستدام وتقليل تعرضها للمخاطر الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يبرز دعم الأنشطة الإنتاجية والمشروعات الصغيرة والحرف المحلية بوصفه مدخلًا محتملًا لتعزيز فرص كسب الدخل داخل المجتمعات الريفية. غير أن تحقيق أثر مستدام في الحد من الفقر يتوقف على قدرة التدخلات على توفير فرص عمل لائقة، وربط التدريب باحتياجات سوق العمل، وتيسير الوصول إلى التمويل والأسواق، وتقديم الدعم الفني اللازم لاستمرار المشروعات.

الدلالة السياساتية :ينبغي ربط برامج التمكين بنتائج اقتصادية قابلة للقياس، بما يسمح بالتمييز بين تقديم الدعم وتحقيق تحسن مستدام في الدخل. ويوضح **الشكل (1) الموقف التنفيذي لمحاور تدخلات المبادرة**، على النحو التالي:



المصدر: (الموقع الرسمي لمؤسسة حياة كريمة، 2025)

3-3- الحوكمة والاستدامة المؤسسية

يتطلب تعدد القطاعات والجهات المشاركة في تنفيذ المبادرة تنسيقًا مؤسسيًا مستمرًا لضمان تكامل المشروعات وتوافقها مع احتياجات المجتمعات المحلية. وترتبط استدامة النتائج بوضوح المسؤوليات، وكفاءة المتابعة والتقييم، وتوافر الموارد اللازمة لتشغيل المرافق وصيانتها بعد انتهاء التنفيذ. كما تؤدي المشاركة المجتمعية وآليات تلقي الشكاوى دورًا مهمًا في تحديد الاحتياجات الفعلية ورصد أوجه القصور وتعزيز المساءلة. ويتوقف أثر هذه الآليات على سهولة الوصول إليها، وسرعة الاستجابة للشكاوى، واستخدام نتائج المتابعة في تحسين الخدمات وتعديل مسارات التنفيذ. ويمكن للمنظومات الإلكترونية وقواعد البيانات أن تدعم التخطيط وتحديد الاحتياجات ومتابعة التنفيذ، شريطة تكامل البيانات ودقتها، وتوفير قنوات بديلة للسكان الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الرقمية.

الدلالة السياساتية :يتطلب تعظيم الأثر التنموي وجود منظومة حوكمة تربط بين التخطيط والتنفيذ والتشغيل والمتابعة، وتضمن استمرار الخدمات بعد اكتمال المشروعات.

4-3- العدالة المكانية وتوطين أهداف التنمية المستدامة

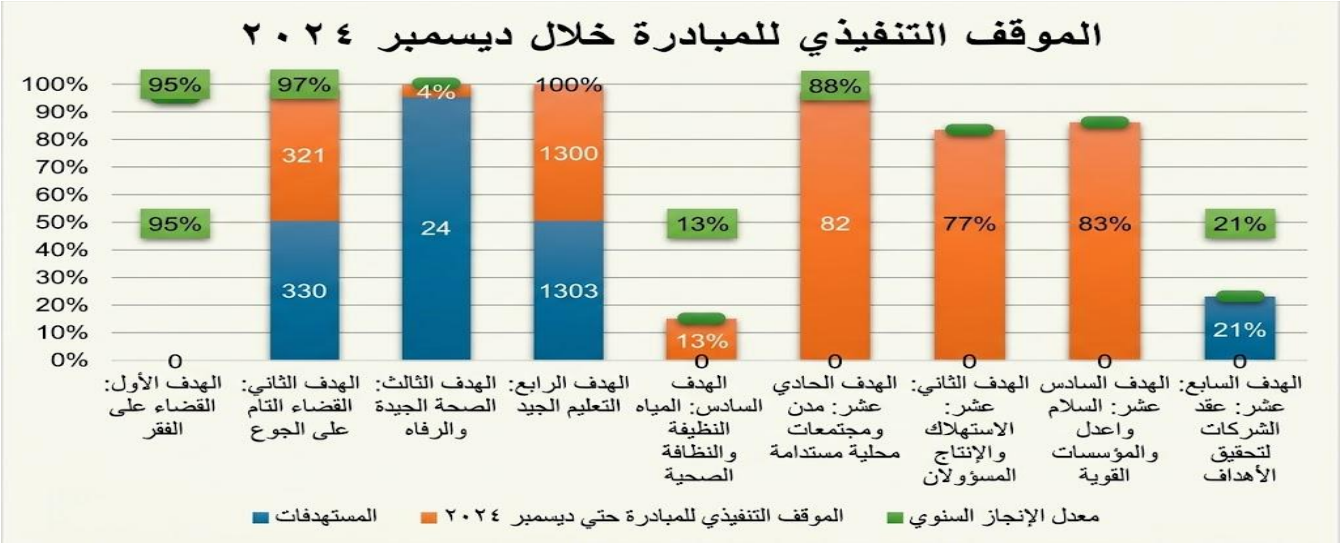
يرتبط استهداف القرى الأكثر احتياجًا بهدف تقليص التفاوتات المكانية وتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية.

كما تتقاطع تدخلات المبادرة مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وتوفير المياه والصرف الصحي، والحد من أوجه عدم المساواة.

لكن قياس العدالة المكانية يستلزم مقارنة النتائج بين القرى والمحافظات، وتحديد المناطق التي لا تزال تعاني فجوات في الخدمات، وتوجيه الموارد اللاحقة وفقًا للاحتياجات الفعلية.

ولا يكفي تحسن المتوسط العام لمؤشرات الخدمات للحكم على تقلص الفجوات المكانية؛ إذ قد تختلف النتائج بين المناطق وفقًا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية ومستوى الخدمات المتاح بها قبل التدخل.

الدلالة السياساتية :ينبغي أن يستند ترتيب الأولويات وتوزيع الموارد إلى بيانات محلية محدثة، مع إعطاء اهتمام خاص للمناطق والفئات التي لا تزال تعاني مستويات مرتفعة من الحرمان. ويوضح **الشكل (2) الموقف التنفيذي للمبادرة وفقًا لأهداف التنمية المستدامة**، على النحو التالي:



المصدر: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2025).

3-5- مؤشرات التنمية البشرية وجودة الحياة

أسفر تقييم المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة (2019 – 2021) وفقًا للتقييم الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن نتائج ملموسة:

- انخفاض معدل الفقر: بحوالي 14 نقطة مئوية.
- تحسن مؤشر جودة الحياة (إتاحة الخدمات الأساسية): بحوالي 18 نقطة.
- ارتفاع معدل التغطية بالخدمات الصحية: بحوالي 24 نقطة.
- ارتفاع معدل التغطية بالخدمات التعليمية: بحوالي 12 نقطة.
- ارتفاع معدل التغطية بالصرف الصحي: بحوالي 46 نقطة مئوية (عاشور، 2021، ص 8).

وعلى هذه الخلفية، أشار تقرير مستهدفات المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" بخطة العام المالي 2024/23 الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ أن خطة التنمية عام 2024/23 تهدف إلى استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من مُبادرة "حياة كريمة"، بتغطية نحو 1477 قرية في 52 مركزا ليستفيد من خدماتها نحو 19 مليون نسمة، كما تستهدف الخطة البدء في الأعمال التمهيدية للمرحلة الثانية، وتشمل إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والرسومات والتصميمات الهندسية، واستكمال مشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب وتبطين وتأهيل الترع، تمهيدًا لبدء الخطوات التنفيذية لهذه المرحلة اعتبارًا من عام 2025/24، والتي يتسع نطاقها الجغرافي لتغطية نحو 1667 قرية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2024).

وفي هذا الصدد تبلورت أهم القرى ذات معدلات الإنجاز المرتفعة لأهداف التنمية المستدامة في: (قرية أم دومة بمركز طما- محافظة سوهاج، وقرية الأبعادية بمركز دمنهور- محافظة البحيرة، وقرية الشوبك بمركز شبين القناطر- محافظة القليوبية، وقرية الحصص بمركز شربين- محافظة الدقهلية، وقرية سعود بمركز الحسينية- محافظة الشرقية، وقرية زاوية صقر بمركز أبو المطامير- محافظة البحيرة، وقرية الشيخ مرزوق، وقرية طلعت ضرغام، وقرية النهضة (عبدالمجيد الجعيل) بمركز الفرافرة- محافظة الوادي الجديد، وقرية نهطاي بمركز زفتى- محافظة الغربية).

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة "قد أسهمت بفعالية في تحقيق العدالة المكانية وتحسين مؤشرات جودة الحياة وخفض معدلات الفقر في الريف المصري، فضلًا عن تعزيز التكامل بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

رابعًا: فجوات السياسات والتحديات

على الرغم من تعدد مجالات التدخل التي تتضمنها مبادرة «حياة كريمة»، فإن تعظيم إسهامها في تعزيز الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني يتطلب فحص عدد من التحديات التي قد تؤثر في استدامة النتائج التنموية.

4-1- الفجوة بين تطوير البنية الأساسية والتمكين الاقتصادي: يمثل تطوير المرافق والخدمات الأساسية مدخلًا ضروريًا لتحسين جودة الحياة، لكنه لا يؤدي تلقائيًا إلى زيادة دخول الأسر أو توفير فرص عمل مستدامة. ويتطلب تعزيز الأمن

الاقتصادي ربط تطوير البنية الأساسية ببرامج التدريب والتشغيل، ودعم المشروعات الصغيرة والأنشطة الإنتاجية المحلية، بما يساعد على تحويل التحسن في الخدمات إلى فرص اقتصادية مستدامة.

4-2- تحديات التكامل المؤسسي والتنفيذ: يتطلب تعدد القطاعات والجهات المشاركة في المبادرة تنسيقًا مستمرًا لضمان تكامل المشـــروعات وتوافقها مع احتياجات المجتمعات المحلية. ومن ثم تبرز أهمية وضـــوح المســـؤوليات، وتحديد أدوار الجهات المعنية، وتطوير آليات التنسيق والمتابعة، بما يحد من احتمالات تداخل الاختصاصات أو ضعف التكامل بين التدخلات.

4-3- اســتدامة الخدمات وجودتها: لا يتوقف الأثر التنموي على إنشــاء المنشــآت وتطوير المرافق، وإنما يرتبط أيضًــا بكفاءة تشغيلها، وتوافر الكوادر المؤهلة، واستمرار التمويل اللازم للصيانة والتحديث. ومن ثم، ينبغي أن تتضمن خطط التنفيذ ترتيبات واضحة للتشغيل والصيانة، مع تحديد المسؤوليات والاحتياجات التمويلية على المدى الطويل.

4-4- محدودية قياس النتائج والأثر: تعد مؤشــرات الإنفاق وعدد المشــروعات المنفذة والمســتفيدين ضــرورية لمتابعة التقدم التنفيذي، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على الأثر التنموي. وتبرز الحاجة إلى مؤشرات تقيس التحسن الفعلي في جودة الخدمات، وفرص العمل والدخل، ومستويات الحرمان، ورضا المواطنين، ومدى تقلص الفجوات التنموية بين القرى.

4-5- المشاركة المجتمعية والمساءلة: تتيح قنوات التواصل والشكاوى فرصًا لتعزيز مشاركة المواطنين في متابعة الخدمات وتحديد الاحتياجات. غير أن الاعتماد على القنوات الرقمية وحدها قد لا يكون كافيًا للوصول إلى جميع الفئات، خاصة من تواجه صــعوبات في اســتخدام التكنولوجيا. ومن ثم، ينبغي الجمع بين الآليات الرقمية وقنوات المشــاركة المباشــرة، مع ضــمان وجود إجراءات واضحة للاستجابة للشكاوى والاستفادة منها في تحسين الخدمات.

4-6- الاستهداف وفقًا للاحتياجات الفعلية: تتفاوت القرى في طبيعة احتياجاتها ومستوى الخدمات المتاحة بها، وهو ما يستدعي مراعاة الاختلافات المحلية عند ترتيب الأولويات وتوزيع الموارد. كما يتطلب تعزيز العدالة المكانية تحديث البيانات بصـــورة دورية، والتحقق من وصـــول التدخلات إلى الفئات الأكثر احتياجًا، وتحديد المناطق التي لا تزال تعاني فجوات خدمية أو اقتصــادية. وبناءً على ذلك، يتمثل التحدي الأســاســي في الانتقال من تنفيذ مشــروعات متعددة القطاعات إلى بناء منظومة تنموية متكاملة تربط بين الحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات والتمكين الاقتصادي والمشاركة المجتمعية.

خامسًا: بدائل السياسات

في ضوء المشكلة السياساتية والفجوات التي تتناولها الورقة، يمكن تحديد ثلاثة بدائل تستهدف تعظيم الأثر التنموي لمبادرة «حياة كريمة»، وتعزيز إسهامها في الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني. ويوضح **الشكل (3) بدائل السياسات لتعظيم الأثر التنموي للمبادرة**، على النحو التالي:



1-5- مقارنة بدائل السياسات

معايير المقارنة	البديل الأول: استدامة الخدمات	البديل الثاني: التمكين الاقتصادي	البديل الثالث: التنمية المتكاملة
الهدف الرئيسي	تحسين إدارة المشروعات القائمة وضمان استمرار الخدمات بعد التنفيذ.	تعزيز قدرة الأسر على تحقيق دخل مستدام وتقليل التعرض للمخاطر.	تحقيق التكامل بين الخدمات الأساسية والتمكين الاقتصادي والحوكمة المحلية.
تحسين جودة الخدمات	مباشر	غير مباشر	مباشر ومتكامل
تعزيز فرص العمل والدخل	محدود	أساسي	أساسي
تقليص الفجوات المكانية	يتوقف على توزيع الخدمات	يتوقف على فرص الاقتصاد المحلي	يستهدف معالجة الفجوات بصورة متكاملة
متطلبات التنسيق المؤسسي	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة
متطلبات البيانات والمتابعة	متوسطة	متوسطة إلى مرتفعة	مرتفعة
نطاق التدخل	خدمي وتشغيلي	اقتصادي واجتماعي	خدمي واقتصادي ومؤسسي

2-5- الاتجاه المقترح للسياسة

توصي الورقة بتبني البديل الثالث بوصفه الإطار العام للسياسة، مع استخدام البديلين الأول والثاني مسارين تنفيذيين متكاملين داخله. ويقوم هذا الاتجاه على البدء بضمان كفاءة تشغيل المشروعات القائمة واستدامة خدماتها، بالتوازي مع توسيع فرص التمكين الاقتصادي، ثم تطوير التخطيط المحلي والمتابعة على أساس النتائج والمشاركة المجتمعية. ويستند هذا الاختيار إلى أن تحسين الخدمات يمثل أساسًا ضروريًا للأمن الإنساني، بينما يدعم التمكين الاقتصادي قدرة الأسر على مواجهة المخاطر، وتسهم الحوكمة المحلية والمتابعة القائمة على النتائج في توجيه الموارد إلى الأولويات الفعلية وضمان استدامة النتائج. ويُفضل تنفيذ هذا النهج تدريجيًا وفقًا للاحتياجات والموارد والقدرات المحلية، مع مراجعة النتائج بصورة دورية وتعديل التدخلات بناءً على الأدلة.

سادسًا: التوصيات وآليات التنفيذ

لتحويل الاتجاه المقترح إلى إجراءات قابلة للتنفيذ، يتضح في **الشكل (4) التوصيات وآليات التنفيذ:**



6-1- مصفوفة تنفيذ التوصيات

الإجراء التنفيذي	المسؤولية المؤسسية المقترحة	الإطار الزمني المقترح	مؤشر المتابعة
إعداد إطار موحد لمؤشرات النتائج وخطوط الأساس	الجهات المعنية بالتنسيق والتخطيط والتقييم، بالتعاون مع الجهات المنفذة	قصير الأجل	توافر بيانات دورية قابلة للمقارنة
إعداد خطط تشغيل وصيانة للمرافق	الجهات المالكة والمشغلة للمرافق	قصير إلى متوسط الأجل	انتظام الخدمات ومعالجة الأعطال
ربط التدريب والتشغيل باحتياجات الاقتصاد المحلي	الجهات المختصة بالتشغيل والتمويل والتنمية المحلية	متوسط الأجل	استمرارية فرص العمل والمشروعات
تحديث بيانات الاحتياجات والفجوات المكانية	الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية المحلية والإحصاء	دوري	توافر بيانات محلية محدثة
تطوير قنوات المشاركة المجتمعية والاستجابة للشكاوى	الجهات المقدمة للخدمات والجهات المحلية المختصة	مستمر	معدلات الاستجابة للشكاوى ورضا المواطنين
مراجعة النتائج وتعديل الأولويات	الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والمتابعة	دوري	وجود قرارات تحسين تستند إلى نتائج موثقة

الخاتمة

توضح الورقة أن تعزيز العلاقة بين الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني يتطلب تجاوز النظر إلى التدخلات التنموية باعتبارها مجموعة من المشروعات والخدمات المنفصلة، والتعامل معها بوصفها منظومة متكاملة تستهدف تحسين الظروف المعيشية وتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة المخاطر.

توضح الورقة أن تعزيز العلاقة بين الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني يتطلب تجاوز النظر إلى التدخلات التنموية باعتبارها مجموعة من المشروعات والخدمات المنفصلة، والتعامل معها بوصفها منظومة متكاملة تستهدف تحسين الظروف المعيشية وتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة المخاطر.

وفي هذا السياق، توفر مبادرة «حياة كريمة» إطارًا مهمًا لتحليل العلاقة بين تطوير الخدمات الأساسية والتمكين الاقتصادي والعدالة المكانية. غير أن تعظيم إسهامها في الأمن الإنساني يتطلب تقييم النتائج الفعلية للتدخلات، وضمان استدامة الخدمات، وربط الحماية الاجتماعية بفرص اقتصادية مستدامة، وتعزيز المشاركة المجتمعية والحوكمة القائمة على النتائج.

وعليه، توصي الورقة بتبني نموذج تنمية محلية متكاملة يربط بين كفاءة تشغيل المشروعات، والتمكين الاقتصادي، والتخطيط القائم على الاحتياجات، والمتابعة والتقييم المستمرين. ويقتضي تطبيق هذا النموذج تحديد المسؤوليات المؤسسية، وتوفير الموارد التشغيلية، وتطوير مؤشرات قابلة للقياس، واستخدام نتائج المتابعة في تحسين القرارات وتوجيه الاستثمارات.

وتتمثل الأولوية النهائية في ضمان أن ينعكس تنفيذ المشروعات على تحسن ملموس ومستدام في حياة المواطنين، لا أن يقتصر النجاح على استكمالها ماديًا .ويمثل هذا التحول مدخلًا لتعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة، ودعم العدالة الاجتماعية، وتوسيع فرص تحقيق تنمية أكثر شمولًا واستدامة في الريف المصري.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الجمعية العامة للأمم المتحدة (2006). *اعتماد التقرير عن الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان مشروع تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان*، مجلس حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والخمسون، البند 8 من جدول الأعمال، الجلسة 21، الأمم المتحدة.

https://docs.un.org/ar/a/res/60/251#:~:text=*%20%EF%BA%97%EF%BB%98%D9%80%D9%80%EF%BA%AE%EF%BA%AD%20%EF%BA%83%EF%BB%B3%D9%80%D9%80%EF%BB%80%EF%BA%8E%20*%20%EF%BA%97%EF%BB%98%EF%BA%AE%EF%BA%AD%20%EF%BB%9B%D9%80%EF%BA%AC%EF%BB%9F%EF%BB%9A%20*%20%EF%BA%97%EF%BB%98%EF%BA%AE%EF%BA%AD%20*%20%EF%BA%97%EF%BB%98%EF%BA%AE%EF%BA%AD%20%EF%BA%83%EF%BB%B3%D9%80%EF%BB%80%EF%BA%8E

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020). *أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2020/2019*، القاهرة.

https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1773

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). *التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 في مصر*، القاهرة.

https://library.idsc.gov.eg/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=47074&shelfbrowse_itemnumber=58984#holdings

حجازي، أحمد (2009). *المواطنة وحقوق الإنسان في ظل التغيرات الدولية الراهنة*، ط1، الدار المصرية السعودية، القاهرة.

https://library.idsc.gov.eg/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=37977&shelfbrowse_itemnumber=49298#holdings

السيد، منى (2014). العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني: دراسة لتصورات عينة من المصريين بمدينة القاهرة الكبرى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، كلية الآداب، جامعة القاهرة، *14*(31)،23–81، الجيزة.
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-706688-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84

حسين، أسماء (2022). مبادرة حياة كريمة وإعادة بناء الإنسان المصري، *مجلة آفاق اجتماعية*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، *ع4*، القاهرة.
https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/7620/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9%20%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%20%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9%20%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A.pdf

حسين، أسماء (2024). الاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية: تحليل سوسيولوجي لمبادرة حياة كريمة، *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، *1*(3)، 41–77، القاهرة.
DOI: 10.21608/IJPPE.2024.338773

رئاسة مجلس الوزراء (2024). برنامج عمل الحكومة المصرية 2027–2026/ 2025–2024، جمهورية مصر العربية.
https://www.cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

العشماوي، شكري (2025). *التعريف بعناصر التنمية البشرية المستدامة (الأمن الاقتصادي والصحة)*، إدارة الدراسات المالية، دائرة المالية في حكومة دبي.
https://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/742/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A8%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9.pdf

العمارات، فارس (2020). *إشكالية حقوق الإنسان وضمانة الأمن الإنساني في ظل الفقر*، المركز العربي للبحوث والدراسات، د.م.
https://www.acrseg.org/41548

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2019). تقرير التنمية الاجتماعية الثالث عدم إهمال أحد إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية، بيروت– لبنان.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/leaving-no-one-behind-integrating-marginalized-groups-arabic.pdf

اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان الأمانة الفنية (2025). الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان العام الرابع من التنفيذ سبتمبر 2024– أغسطس 2025.
https://sschr.gov.eg/media/sejdsucv/ar-web.pdf

مجدي، أســـماء. (2026)، الحماية الاجتماعية كمدخل للتمكين الإنســـاني: نحو مقاربة شـــمولية لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمبادرة "حياة كريمة"، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، ع86، دولة الكويت.
https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/906/906_1022026.pdf

المركز المصـري للفكر والدراسـات الاسـتراتيجية (2023). *8 أعوام من الحماية الاجتماعية: (الحماية – الوقاية – التمكين – المشاركة)*، القاهرة.
https://ecss.com.eg/product/8-years-of-social-protection-protection-prevention-empowerment-participation/

منصور، عدلي (2014). دستور جمهورية مصر العربية المعدل لسنة 2014، *العدد3* مكرر (أ).
https://manshurat.org/node/4256

منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" (2019). ملخص تنفيذي إطار برنامج الحماية الاجتماعية الشاملة التابع لليونيسف، قسم الإدماج الاجتماعي والسياسات الاجتماعية، اليونيسف، New York- USA.
https://www.unicef.org/media/61931/file/%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5%20%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A.pdf

منظمة العمل الدولية (2012). *توصـية بشـأن الأرضـيات الوطنية للحماية الاجتماعية*، التوصـية رقم *202*، مؤتمر العمل الدولي، جنيف–سويسرا.
https://www.ilo.org/ar/resource/%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%8C-2012-%D8%B1%D9%82%D9%85-202

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (2022c). المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، القاهرة.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/II_2_Country_Intervention_Egypt_Decent_Life_Initiative_SherifElHello_MoPED_Egypt.pdf

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية والتعاون الدولي (2022b). خطة التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية للعام المالي (2023/22)، القاهرة.
https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedFiles/6-_22-2023_%D9%82%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A_45a.pdf

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية والتعاون الدولي (2023a). الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصـر 2030 المُحدثة، القاهرة.
https://mped.gov.eg/Files/Egypt_Vision_2030_EnglishDigitalUse.pdf

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية والتعاون الدولي، والبنك المركزي المصـــري (2023d). الموقف التنفيذي لتطبيق استراتيجية الشمول المالي ضمن المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" (يوليو 2021– يونيو 2023)، القاهرة.
https://mped.gov.eg/Files/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9.pdf
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية والتعاون الدولي (e 2023). الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى من المشـروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" بنهاية العام المالي 2023/2022، القاهرة.
https://mped.gov.eg/Files/Report2023.pdf
الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (2025). وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تستعرض استثمارات المرحلة الثانية من المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» بخطة العام المالي الجاري، https://mped.gov.eg/singlenews?id=6551
الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء (2025). المشروع القومي لتنمية الريف المصري حياة كريمة، https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%
الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي (د.ت). التنمية الاجتماعية، https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/social-development.aspx
الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي (2023). القباج تدشن مرصد "وعي للتنمية المجتمعية"، https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=3129

المراجع الأجنبية

Al minshawi, R. (2021). *Decent Life an Unprecedented Initiative to Develop the Egyptian countryside*, IDSC, Cairo, https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/4639/Decent%20Life%20An%20Unprecedented%20Initiative%20To%20Develop%20The%20Egyptian%20Countryside.pdf
United Nations, (N.D). Decent Life (Hayah Kareema): Sustainable Rural Communities, Department of Economic and Social Affairs Sustainable Development, Decent Life (Hayah Kareema): Sustainable Rural Communities | Department of Economic and Social Affairs
ESCWA. (2022a) .Social Protection, United Nations, https://www.unescwa.org/sd-glossary/social-protection
OHCHR (2025) .Development and human rights, United Nations, https://www.ohchr.org/en/development/development-and-human-rights
IvoI, S., &Garry, J., (2011) .Human Capital and Sustainability. Sustainability *3*(1), DOI: 10.3390/su3010097

Magdy, A., (2025), *Building Egyptian citizen under Haya Karima Initiative: Toward comprehensive and sustainable development*, Information and decision support center, The Egyptian Cabinet, Number *69*.

المراجع الإلكترونية لإعداد العرض التقديمي

Genspark AI Workspace 6.0, https://www.genspark.ai/
Gemini Notebook, https://notebook.google.com/
DeepSeek, https://chat.deepseek.com/